مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
العدد العاشر
سبتمبر September 2024

نقد المتن عند المحدثين

د صالح محمد صالح الحمدي .. الحديث الشريف
الهيئة الليبية للبحث العلمي
Saleh Alhamdy58@gamail.com

الملخص

يتحدث البحث عن مسألة حرص المستشرقون وأذنابهم من الحداثيين وغيرهم على تشويهها، ألا وهي، أن علماءنا المحدثين، يقف نقدهم للحديث النبوي، بمجرد النظر في السند (سلسلة الرواة) ولا يهتمون بالمتن (الكلام المنسوب للنبي صلى الله عليه وسلم)، وهذا الطرح يخالف الحقيقة الثابتة التي دل عليها العمل والجهد الذي بذله علماء الحديث في وضع الضوابط الدقيقة لنقد المتن، بحيث لم يترك عملهم مجالاً للشك في قدرتهم على صون الحديث النبوي سنداً ومتناً.

المقدمة:

إن من أكبر الشبه التي حاول المستشرقون إلصاقها بالمتن، هي أن المحدثين يقف نقدهم للحديث النبوي بمجرد تصحيح السند .

يقول كولسون[1] : " إذا كانت سلسلة الإسناد متصلة، وكان كل فرد من أفراده عدلاً ، من وجهة نظرهم ، فحينئذ قبلوا الحديث، وصار شرعاً واجباً، ولا يمكن بسبب الإيمان السؤال عن متن الحديث لأنه وحي إلهي ، فلا يقبل أي نقد تاريخي " [2] .

ويقول أيضاً: " إن المحدثين يبحثون في الأسانيد شكلياً ، بدون الاهتمام بنقد المتون " [3] .

ونهج على ذلك بعض أبناء جلدتنا ، من مثل رشيد رضا ومحمود أبو ربة ، حيث يقول هذا الأخير :" المحدثون لا يعنون بغلط المتون ، ويقولون متى صح السند صح المتن " [4] .

وهذا كله من منهج جولد تسيهر، معلمهم الأكبر في كيفية التعامل مع الإسلام، حيث استخدم المذهب المادي؛ لنقد التاريخ ، ومنهج الشك؛ لنقد الأحاديث ، فانتهى إلى أن كل أحاديث الأحكام تعتبر زائفة، حتى يثبت العكس [5] .

إن نقد المتن أمر مقرر عند المحدثين نظراً وعملاً ، ولهم قواعد سنعرضها ، غير أنهم يبدؤون بنقد السند أولاً ، وفي كثير من الأحيان تكون الغنية فيه عن نقد المتن ، فيضن غير المتخصص أنهم لا يهتمون بنقد المتن ، ونحن لا ننكر أن الاهتمام بنقد السند أكبر؛ ولكن لا يغني عن نقد المتن.

إشكالية البحث .

لعل أهم الإشكاليات التي تواجه الباحث هي الإجابة عن الأسئلة الآتية .

1 . ما الدوافع الحقيقية وراء هذا النقد .

2 . ما هي أبرز المصطلحات التي تم توظيفها في نقد الحديث .

3 . ما القيمة العلمية لعمل نقاد الحديث .

4 . كيف يمكن استثمار هذه الجهود الكبيرة وتحويلها لحلول عملية للقضايا المعاصرة .

أهمية البحث.

وتكمن أهمية موضوع البحث في أن نقد متن الحديث مبني على السند والمتن معاً ، أي أنه في كثير من الأحيان يكون الخلل خارج المتن ويكون الحكم بفساد هذا الأخير ؛ لشدة الارتباط بين سلسلة الإسناد والمتن .

المنهج المتبع.

هذه العلم ليس وليدة اللحظة ، فهو قديمة قدم علم الحديث ، وفي ذات الوقت يحتاج الباحث في دراسته إلى تحليل الأسانيد ومتونها ، وهذا الأمر يتطلب إتباع المنهج التاريخي لجمع المادة العلمية من جميع مضانها ، والمنهج الاستقرائي التحليلي للكشف عن الروابط المشتركة بين السند ومتنه .

تمهيد:

نقد الحديث ليس موضوعاً جديداً ، بل هو من المواضيع القديمة والذي تم دراسته أكثر من مرة فيما مضى ؛ ولكن الجديد هو إبراز ضوابط النقد الدقيقة التي وضعها المحدثون ، ومحاولة بيان الحقيقة التي يريد إخفائها أصحاب الفكر الموازي من المستشرقين وأمثالهم.

وسوف أتكلم عن ضوابط نقد المتن في مطلبين

المطلب الأول : ـــ الضوابط المتفق عليها .

والمطلب الثاني : ـ الضوابط المختلف فيها .

وقبل الحديث عن ضوابط النقد نبين المقصود بالمتن؛ فالمتن في اللغة : هو كل شيء صَلُبَ ظَهْرُه واشتد ، والمَتْنُ ما ارتفع من الأَرض واستوَى وقيل ما ارتفع وصَلُبَ [6] .

واصطلاحاً: هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام [7] .

وهو ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني [8] .

المطلب الأول : ـــ الضوابط المتفق عليها

ونضراً لكثر التطاول والتشكيك في كتب السنة المطهرة ، والتمادي إلى درجة رد بعض الأحاديث الصحيحة ، بدعوى مخالفة المتن للحس ، أو العقل ، أو مخالفته للواقع ، أو حتى للقرآن الكريم في بعض الأحيان ، جاء التساؤل عن الضوابط التي يمكن الرجوع إليها لرد متن الحديث.

أم أنه يحق لمن شاء أن ينظر في المتن فيقبل ما شاء ويرد ما شاء من الأحاديث ، دون الرجوع للضوابط الموضوعة من أهل الحديث ؟

لا شك أن هناك معايير واضحة، وضعها المحدثون يمكن من خلالها نقد متن الحديث، ولابد من تطبيق هذه المعايير التي سار عليها العلماء بطريقة سليمة، حتى لا تستباح الأحاديث ويصبح لكل شخص أن يقول ما شاء، فيترك بذلك العمل بالصحيح، ويفسح المجال للضعيف.

وقد سلك علماء الإسلام وأعلام السنة طريقاً واضحاً في تنقيح السنة المطهرة، فوضعوا القواعد الدالة على نقد الحديث، وأقاموا الأمارات الصادقة على ذلك ولم يدعو مجالاً للشك في أنهم نقدوا المتن كما نقدوا السند، والهدف من حديثي هذا هو بيان ضعف المزاعم التي قال بها المستشرقون ومن حذا حذوهم من الحداثيين، من أن علماء الحديث لم يكن لهم اهتمام بالمتون، وإنما كان جل عملهم على الأسانيد، وهذه الضوابط التي وضعها العلماء لنقد المتن، هي خير مثال على رد مزاعمهم.

أولاً . عرض الحديث على القرآن .

هذا الضابط مقياس لنقد المتون، فالقرآن هو الأصل الأول، وكل ما جاء بعده فهو تبـع له، ولا يمكن أن يكون مخالفاً له.

وقد نبه الإمام الشافعي على ذلك حين قال :" إذا كان الله فرض على نبيه إتباع ما أنزل إليه وشهد له بالهدى ، وفرض على الناس طاعته ، وكان اللسان كما وصفت قبل هذا ، محتملا للمعاني وأن يكون كتاب الله ينزل عاماً يراد به الخاص ، وخاصاً يراد به العام ، وفرض جملة ، وبينه رسول الله ، فقامت السنة مع كتاب الله هذا المقام ، لم تكن السنة لتخالف كتاب الله ، ولا تكون السنة إلا تبعا لكتاب الله ، بمثل تنزيله ، أو مبينة معنى ما أراد الله ، فهي بكل حال متبعة كتاب الله [9].

والمقصود بالمخالفة هنا هي مخالفة صريح القرآن ؛ بحيث لا يمكن معها الجمع أو التأويل [10] .

ومثالها ما ذكره ابن القيم حين قال :" روي عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : (سَبُّ أَصْحَابِي ذَنْبٌ لَا يُغْفَرُ) وَهَذَا الْحَدِيثُ ، كَذِبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَا هُوَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْمُسْلِمِينَ الْمُعْتَمَدَةِ ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) [11].

وقد يكون الجمع أو التأويل ممكن عند بعض العلماء، فيردون هذا التناقض الظاهري ، ومثال ذلك قول عائشة رضي الله عنها(مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ) مستندة على قوله تعالى: (لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ)[12] ، وهذا اجتهاد منها رضي الله عنها ، وقد خالفها بعض العلماء في ذلك ، وتأولوا الآية على معنى لا تحيط به الأبصار، وبذلـــك لا تـــتنافى الآية مع الحديث .

ثانياً . عرض الحديث على الحديث .

والمقصود هو عرض لفظ الحديث ، على لفظ حديث آخر، أو معنى حديث على معنى حديث آخر [13] ، حتى يتبين الصحيح من السقيم ، وكان عبد الله بن المبارك ، يقول : (إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض) [14] ، وهذا أحمد بن حنبل ، يقول : (الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه ، والحديث يفسر بعضه بعضا) [15] .

ومثاله ما رواه عبيد بن رفاعة بن رافع عن أبيه قال : (إني لجالس عن يمين عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ إذ جاءه رجل فقال زيد بن ثابت يفتي الناس بالغسل من الجنابة برأيه ، فقال عمر أعجل علي به ، فجاء زيد فقال: عمر قد بلغ من أمرك أن تفتي الناس بالغسل من الجنابة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم برأيك ، فقال: زيد والله يا أمير المؤمنين ما أفتيت برأيي؛ ولكن سمعت من أعمامي شيئا فقلت به) [16] ، أي أنهم لا يغتسلون من الجنابة إلا إذا ظهر الماء ، فسأل عمر رضي الله عنه أمهات المسلمين: فقالت عائشة: (إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَاغْتَسَلْنَا) [17].

ثم قال عمر في آخر الحديث ، لئن أخبرت بأحد يفعله ، ثم لا يغتسل لأنهكته عقوبة [18] .

فمتى كان التعارض واضحا ، ولا يمكن دفعه بالوسائل المعروفة ، حينئذ يكون العمل بما قوي دليله من الحديثين ، وسواءً كان ذلك في سنة قولية أو فعلية ، وهذا ما فعله أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، فقد أخذ بالأصح والأثبت الذي جاءت به عائشة رضي الله عنها .

ومن تطبيقات عرض الأحاديث بعضها على بعض ، خرجت لنا عـــلوم حديثية كثيرة ، كالإدراج ، والاضطراب ، والتصحيف ، والتحريف ، والقلب ، والشاذ ، والمعلول وغيرها " [19] ، وكل هذه العلوم تصب في بوتقة نقد الحديث ، ونخله لإخراج أجوده .

ثالثاً . عرض الحديث على الإجماع .

الإجماع أصل من أصول الدين ، والأمة لا تجتمع على خلاف الســنة ، كمــا لا تجتمــع على الخطأ [20] ، وفي المقابل يقول ابن حزم :" ما جاء قط نص صحيح بخلاف الإجماع " [21] .

ومثال ذلك ما روي عن طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أنها قَالَتْ : (دعيَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى جَنَازَةِ صَبِيٍّ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ طُوبَى لِهَذَا عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ ، لَمْ يَعْمَلِ السُّوءَ وَلَمْ يُدْرِكْهُ قَالَ : أَوَغَيْرَ ذَلِكَ يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلاً خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلاَبِ آبَائِهِمْ ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلاً خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلاَبِ آبَائِهِمْ) [22] .

قال أحمد بن حنبل :" وأحدٌ يشك أنهم في الجنة، هو يرجى لأبيه، كيف يشك فيه؟! إنما اختلفوا في أطفال المشركين [23] .

فأحمد بن حنبل حين ذكر له حديث عائشة رده؛ لأن فيه طلحة وهو ضعيف عنده وهو مخالف للإجماع [24] ، فبين أن دخول أبناء المسلمين للجنة أمر مجمع عليه؛ إنما الاختلاف في أطفال المشركين [25] .

رابعاً . عرض الحديث على الأصول العامة .

والمقصود من ذلك الأحاديث التي تخالف الأصول الثابتة المعروفة، لعقلاء الناس ، أو تخالف المعقول ، بحيث لا يمكن أن تكون من هدي النبي صلى الله عليه وسلم .

قال ابن القيم :" ومنها مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة ، فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذلك، فرسول الله منه بريء [26].

فكل ما يخالف هذه الأصول العامة ، لا يمكن قبوله حتى وإن كان من رواية الثقات؛ لأن ما جاء به يخالف هذه الأصول .

يقول ابن الجوزي :" ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات ، فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط ، لما نفعنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم؛ لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول ، أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره " [27] .

ومن أمثلة ذلك ما روي عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: (قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يدخل الجنة ولد زنا) [28] ، وهذا الحديث ورد بطرق كثيرة ، ومع ذلك لم يكن لها اعتبار؛ لأن الحديث موضوع .

قال ابن الجوزي :" ليس في هذه الأحاديث شيء يصح ...ثم أي ذنب لولد الزنا حتى يمنعه من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظم ما في قوله تعالى: (وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) [29] .

ومن أدلة وضع الحديث أن يكون مخالفاً للعقل أيضاً، بحيث لا يقبل الـــتأويل كالأخبار عن الجمع بين الضدين أو نفي الصانع ، وذلك لأنه لا يجوز ورود الشرع بخلاف مقتضى العقل ومثال ذلك حديث (إن الله خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق) [30] .

" فهذا حديث لا يشك في وضعه، وما وضع مثل هذا مسلم، وإنه لمن أرك الموضوعات وأدبرها إذ هو مستحيل؛ لأن الخالق لا يخلق نفسه " [31] .

كل هذه الأحاديث وأمثالها تخالف الأصول العامة ، وفيها استحالة منطقية واضحة ، تمنعها من أن توصف بأنها من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم .

خامساً . عرض الحديث على الحس والمشاهدة .

ومن بين الضوابط التي اعتمدها المحدثون في نقد المتن ، عرض الحديث على الحس والمشاهدة فقد يعرف بها وضع الحديث من غير النظر إلى سنده.

قال أبن القيم عند حديثه عن هذا الضابط :" ومنها تكذيب الحس له ، كحديث الباذنجان لما أكل له ، والباذنجان شفاء من كل داء قبح الله واضعهما ، فإن هذا لو قاله(يوحنس) أمهر الأطباء لسخر الناس منه... ، وكذلك حديث إذا عطس الرجل عند الحديث ، فهو دليل صدقه ، وهذا وإن صحح بعض الناس سنده فالحس يشهد بوضعه " [32].

وكذلك ما جاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّبَّاغُونَ وَالصَّوَّاغُونَ) [33] .

قال صلاح الدين الإدلبي :" وهذه الرواية تخالف المحسوس ، إذ لا يستطيع أحد أن يثبت أن المشتغلين في هذه الحرفة أكذب من تلك ، وما وجد في بيئة قد لا يوجد في الأخرى ، وليس المعهود من النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يذم أهل الصنائع ، فالكذب مذموم حيث ما كان ، وأياً كان المتصف به " [34] .

وكذلك مجيء الحديث على خلاف مقتضى الحكمة والمنطق السليم المعقول ، كحديث (جور الترك ولا عدل العرب) فإن الجور مذموم على الإطلاق كما أن العدل محمود على كل حال " [35] .

والنبي صلى الله عليه وسلم صاحب الحكمة والمعصوم بالوحي ، فلا يصدر منه هذا الكلام المخالف لأبسط قواعد العقل والمنطق السليم .

سادساً. عرض الحديث على التاريخ .

التاريخ إذا ما تحرت فيه الصحة صار قطعي يعتمد عليه في قبول ورد مرويات الأحاديث، وذلك بمعرفة صحيحها من سقيمها بمجرد إدراك زمن الوقائع.

ومع ذلك فقد يقع من بعض الرواة، الكذب، أو التدليس، أو الإرسال، ولا يظهر ذلك إلا للعالم بالتاريخ، الواقف على حقيقة الحال، وكثيراً ما حكم العلماء على رواة بالكذب وعلى أحاديث بالوضع بسبب اطلاعهم على تواريخهم، وأنهم لم يلتقوا بمن حدثوا عنه، بل ولدوا بعد موتهم بسنين طوال " [36].

ومن ذلك الحديث الذي أورده الحاكم في قصة خروج أبي طالب إلى الشام ومعه النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ، ومقابلة بحيرا الراهب ، ومعرفته للنبي صلى الله عليه وسلم ، وطلبه من أبي طالب إرجاع النبي إلى مكة خوفاً عليه ، فأرجعه أبو طالب ، وأن أبا بكر بعث معه بلالاً [37] .

قال الذهبي ومما يدل على أنه باطل قوله : ورده أبو طالب ، وبعث معه أبو بكر بلالا ، وبلال لم يكن خلق بعد ، وأبو بكر كان صبيا" [38].

ومن ذلك ، حديث: اتقوا البرد فإنه قتل أخاكم أبا الدرداء ، ذكره السخاوي وقال :" لا أعرفه، فإن كان وارداً فيحتاج إلى تأويل فإن أبا الدرداء عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم دهراً " [39] .

وهذا يبين لنا حرص هؤلاء الأعلام وعنايتهم ، بالوقوف على أحوال الرواة ، واهتمامهم الشديد بالراوي والمروي على حد سواء .

سابعاً . اعتبار الشهرة والتواتر عند توفر دواعيهما .

المقصود من هذا الضابط ، أن الأحاديث التي من شأنها أن تشتهر وتتواتر بين الناس لا بد أن توجب العلم ، وإلا لم يكن لها اعتبار.

قال الخطيب البغدادي :" أو يكون خبراً عن أمر جسيم ونبأ عظيم ، مثل خروج أهل إقليم بأسرهم على الإمام، أو حصر العدو لأهل الموسم عن البيت الحرام، فلا ينقل نقل مثله بل يرد ورودا خاصا لا يوجب العلم ، فيدل ذلك على فساده ؛ لأن العادة جارية بتظاهر الأخبار عما هذه سبيله " [40] .

وهذا ما جعل الأحناف لا يقبلون خبر الواحد ، إذا جاء في موضوع عمت فيه البلوى ، ذلك أن الأصل فيه أن يكون متواتراً لاشتهاره بين الناس.

فمن شروط قبول خبر الواحد عند الأحناف :" ألاَّ يكون فيما تعم به البلوى ، ومنه الحدود والكفارات التي تدرأ بالشبهات؛ لأن العادة قاضية أن يسمعه الكثير دون الواحد أو الاثنين ، فلابد والحالة هذه من أن يشتهر ، أو تتلقاه الأمة بالقبول " [41] .

ثامناً . اعتبار الوجود في الكتب المدونة .

بذل علماء الحديث الجهد في جمع السنن وتدوينها طيلة القرون الأربعة الأولى ، وليس من السهل أن يأتي أحد بعد ذلك بحديث يدعي صحة إسناده وحفظه جيلا بعد جيل ، ولم يكن للمحدثين حظ في سماعه وحفظه ، ثم تدوينه طيلة هذه القرون .

يقول ابن الجوزي :" فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره " [42] .

ومعنى مناقضته للأصول عدم ذكره في " دواوين الإسلام، كالموطأ ، ومسند أحمد ، والصحيحين وسنن أبي داود ونحوها" [43] .

وقال السيوطي :" ومعنى مُنَاقضته للأصُول ، أن يَكُون خارجًا عن دَوَاوين الإسْلام ، من المَسَانيد والكُتب المشهُورة " [44] .

وتدوين السنة في الصحاح، والمسانيد، والسنن، انتهى بنهاية القرن الرابع الهجري، بحيث لم يوجد بعده محفوظ ولا مسموع إلا وقد دون في كتاب.

أي لم يعد من مسموع أو محفوظ إلا وقد قيد في كتب الحديث ، ومن ثم لم يعد من المقبول الكلام عن حديث من غير إسناد لكتاب معروف ، حتى صار العلماء يقطعون بعدم صحة حديث ما اعتمادا على هذا الضابط [45] .

تاسعاً. اعتبار ألفاظ الحديث .

الأصل في الحديث أنه من ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو أفصح الناس ، أو معنى هذه الألفاظ مما جاء من الصحابة والتابعين ، وهم كذلك من أفصح الناس ، فلا ينقلون ما تأنفه الأسماع وترغب عنه الطباع ، وإذا ما جاء على غير ذلك من ركاكة في اللفظ أو غرابة في المعنى يكون الحديث أسير هذه النقيصة حتى يتبين حاله .

والصحابة رضي الله عنهم والتابعون كانوا أكثر نقلهم ، الرواية على اللفظ النبوي المسموع منه صلى الله عليه وسلم ، يحرصون على ذلك أشد الحرص وأبلغه؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ولأن أحاديثه دين " [46] .

يقول ابن القيم :" ومنها(أي هذه الضوابط) ، ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها ، بحيث يمجها السمع ويدفعها الطبع ، ويسمج معناها للفطن ، كحديث (أربع لا تشبع من أربع أنثى من ذكر وأرض من مطر وعين من نظر وأذن من خبر) " [47] .

فلا بد لراوي الحديث أن يكون عالماً بما تحيل إليه ألفاظ الحديث، إذا ما تم روايته بالمعنى ويكون ذلك بألفاظ متناسقة واضحة.

يقول نور الدين عتر :" إن المحدثين اشترطوا للرواية بالمعنى أن يكون راوي المعنى ، عالما باللغة ، عالما بما يحيل معاني الألفاظ، ومن زعم أنه رواه بالمعنى فأتى به ركيك التركيب متهافت التناسب ؛ فإنه لا شك قد أخل بالمعنى ويجب أن يرد، كما أننا لا نعلم حديثا مقبولا قد جاء مسف الألفاظ مخل التراكيب " [48] .

وعلى ذلك فإن كل حديث كان ركيكاً في تراكيب ألفاظه، أو سمجاً في معناه، فهو مردود عند علماء الحديث.

"فالحاصل أن ركاكة الألفاظ وركاكة المعنى كلاهما من علامات الوضع إلا أن ركيك المعنى موضوع مفترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعاً ، وأما ركيك الألفاظ فهو مردود؛ لأنه إما موضوع مفترى ، وإما مروياً بالمعنى بلا توفر الشروط ، حيث بدلت ألفاظه تبديلاً غير جائز " [49].

وهذه الضوابط التي ذكرتها متفق عليها بين العلماء ، وكلها تدل على أن العلة في متن الحديث بغض النظر عن سنده ، مما لا يدع مجالاً للشك في أن علماء الحديث كان لهم بالغ الاهتمام بالمتن ، وإلا لما كانت هذه القواعد ذات بال .

المطلب الثاني : ــ الضوابط المختلف فيها .

هذه الضوابط مختلف فيها بين المحدثين ، فهناك من عمل بها ورأى فيها ضابطاً يصلح لنقد الحديث ، وهناك من ترك العمل بها ، وهذه الضوابط هي :

أولاً. عرض الحديث على القياس .

الأصل عند العلماء الأخذ بالأحاديث الضعيفة التي لا تكون باطلة أو منكرة أو في رواتها متهم وتقديمها على القياس مطلقاً ، وهذا الأصل مجمع عليه ومعمول به حتى من فقهاء الحنفية [50] .

والقول باشتراط فقه الراوي لتقديم خبره على القياس هو مذهب متأخري الحنفية، وأما المتقدمون منهم، فالمنقول عنهم تقديم خبر الواحد على القياس، دون تفرقة بين خبر الفقيه وخبر غير الفقيه [51].

وعلى كل حال فإن جمهور الأحناف قدموا القياس على الحديث ، إلا إذا كان الراوي فقيهاً وذلك لعلم الراوي والحالة هذه بدلالة ألفاظ الحديث .

والقياس من الطرق التي اتبعها الصحابة في التثبت في الحديث [52] ، من ذلك ما روى ابن حبان عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(من غسل ميتا فليغتسل) [53].

فجاء عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أن ابْن عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنِ الْغُسْلِ مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ فَقَالَ : أَنَجَاسٌ هُمْ فَتَغْتَسِلُونَ مِنْهُمْ !" [54] ، أي أنه رد الحديث بمطلق القياس .

ثانياً . عرض الحديث على عمل أهل المدينة .

هذا الأصل من أصول المالكية ، وهو مقدم عند أكثرهم على خبر الواحد، وذلك في القضـــايا التي طريقها النقل، كمسألة الأذان، وترك الجهر بالبسملة ، ومسألة الصاع، وترك إخــراج الزكـــاة من الخضروات، وغير ذلك من المسائل التي نقلت عن الصحابة والتابعين، واتصل العمل بها في المدينة على وجه لا يخفى مثله [55] .

أما إذا كان العمل منهم اجتهادا ، فالخبر أولى منه عند جمهور المالكية [56] .

والذي يهمنا هنا هو أن هذا الضابط نقد به الحديث النبوي، بغض النظر عن اتفاق العلماء أو اختلافهم فيه.

ثالثاً . عرض الحديث على عمل الراوي وفتواه.

والمقصود من هذا الضابط ، أن لا يخالف الراوي ما رواه من حديث ، وذلك؛ لأن مخالفته دلالة على نسخ الحديث ، أو تخصيصه ، وهذا الضابط من أصول الأحناف في قبول الرواية ، فهم لا يقبلون رواية من جاءت فتواه خلاف ما روى [57] .

وهذا الأصل خالفه الجمهور؛ لأن عمل الراوي قد يكون متقدماً على سماع الحديث أو لعله ترك العمل به لعارض ، أو لعله أخطأ في تأويل الحديث [58] .

رابعاً . عرض الحديث على موروث السلف .

ومن الضوابط التي اعتبرها العلماء ، عرض خبر الواحد على العمل المتوارث لجمهور الصحابة فإن كان عملهم خلاف الحديث دل ذلك على ترك العمل به ، ومن المعلوم أنهم ورثة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم أعلم بما ورثوا .

يقول محمد عليش :" وما أحسن قول النخعي لو رأيت الصحابة يتوضئون إلى الكوعين لتوضـــأت كذلك ، وأنا أقرؤها إلى المرافق ، وذلك لأنهم لا يتهمون في ترك السنن وهم أرباب العلم وأحرص خلق الله تعالى على إتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم [59] .

والمالكية أخصوا هذا الضابط بالمدينة؛ لكثرة الصحابة فيها، وغيرهم من العلماء رآه في أي مكان يثبت فيه عمل الصحابي.

هذا وهناك ضوابط عملية، متمثلة في جهود العلماء الجهابذة في تصنيف كتب الموضوعات فبينت عملاً هذه الأحاديث الموضوعة .

ومن هذه الكتب كتاب تذكرة الموضوعات لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت507هـ) وكتاب الأباطيل لأبي عبد الله الحسن الهمداني (ت543هـ) ، وكتاب الموضوعات الكبرى لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت597هـ) [60].

وهذا الأخير تعقبه واختصره، جلال الدين السيوطي في كتاب سماه اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وألحق فيه روايات من الموضوعات لم يذكرها ابن الجوزي، فجاء كتابا حافلا عظيم النفع[61].

والكتب التي ألفت في هذا الباب كثيرة، وهدفها هو الذب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عملاً، وذلك ببيان هذه الأحاديث الموضوعة في كتب خاصة.

الخاتمـــــــة:

إن نقد المتن في الحديث النبوي الشريف، يُعَدُّ أسبق في الوجود من نقد السند؛ إذ كانت الحاجة في أول الأمر تدعو إلى نقد المتن دون السند ، فكانت لهم مقاييس معينة في جانب النظر في المتن بينما لم يتعرضوا لنقد السند؛ لقربهم من المصدر ، وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يكن بينهم وبينه إسناد وكانوا جميعاً عدولاً [62]

ثم إن المحدثين النقاد قد احتاطوا لكل احتمال وأعدوا له العدة العلمية في منهج موضوعي متعمق بعيد غاية البعد عن الشكلية والانخداع بالمظاهر الخارجية .

ولا ننسى أن النقد الخارجي للأحاديث يتصل اتصالا وثيقا بالنقد الداخلي أي نقد المتون؛ لأن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالقبول ، ليس عملا شكليا سطحيا، بل إنه مرتبط بالمتن ارتباطا قويا، وذلك لأن توثيق الراوي لا يثبت بمجرد عدالته وصدقه ، بل لا بد من اختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات ، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا ، والحديث إنما يصح بمجموعة أمور ، منها صحة سنده ، وانتفاء علته ، وعدم شذوذه ونكارته ، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم وأن تكون الرواية موافقة للقرآن غير خارجة عن القواعد العامة للشريعة .

ثم إن علماء الحديث عند ذكرهم للأحاديث السليمة متونها دون نقدها أو إبداء الملاحظات عليها فهذا يدل على أنها صحيحة ، وهو في الحقيقة نقد إيجابي صامت ، ومثاله كتب الصحاح كالبخاري ومسلم [63].

وبهذا يتضح اعتناء المحدثين بالمتن سواء كان بالنقد الناطق أو الصامت وأنهم لم يتركوا النقد للسند فحسب كما يدعي البعض ، ثم إن العمل النقدي قد يغني بعضه عن بعض ، فلا حاجة في نقد المتن إذا كان السند معلولاً مثلاً ، والعلماء عرفوا ذلك وعملوا به ولم يضرهم كيد الكائدين .

ثبت المصادر والمراجع

1 . القرآن الكريم

2. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . محمد بن علي بن محمد الشوكاني . دار الكتب بيروت . الطبعة الأولى 1999م . 152/1 ، 153.

3 . أضواء على السنة المحمدية . محمود أبو ريه . دار المعارف . الطبعة السادسة 2006 م .

4 . الإحكام في أصول الأحكام . أبو محمد علي بن علي بن أحمد بن حزم . دار الأفاق الجديدة . الطبعة الثانية 1983م .

5 . الاعتِصَام . إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي . تحقيق ودراسة . محمد بن عبد الرحمن الشقير وآخران . دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع . الطبعة: الأولى 2008 م

6 . السنن الكبرى . أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي . تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وآخر . دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1991 م .

الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية . عبد العظيم إبراهيم محمد المطعي . مكتبة وهبة . الطبعة الأولى . 1999م

7 . الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي . أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي . تحقيق محمد عجاج الخطيب الطبعة الثالثة . 1996م .

8 . الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية . محمد محمد أبو زهو الطبعة الثانية 1984م.

9 . المستدرك على الصحيحين . أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري . بأحكام شمس الدين الذهبي سنة النشر 2011م.

10 . الرسالة . أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي المطلبي، الشافعي المكي (المتوفى : 204هـ) تحقيق: أحمد شاكر مكتبه الحلبي، مصر الطبعة الأولى 1358هـ .

11 . العقيدة والشريعة في الإسلام . إغناس جولد تسيهر دار الكتاب المصري . 2016م .

12. المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة . أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني الإدريسي المغربي دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الخامسة . 1993 م .

13 . المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة . شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي . الطبعة الأولى 1985م .

14 . المنار المنيف في الصحيح والضعيف . شمس الدين أبي عبد الله الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية تحقيق عبد الفتاح أبو غدة . الطبعة الأولى 1970م .

15 . المنتخب من العلل الخلال . موفّق الدين عبد الله بن أحمد بن محمّد الشهير بابن قدامة المقدسي . دار الراية للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى 1998م .

16 . الموضوعات . أبو الفرج عبدالرحمن بن على بن الجوزي القرشى . تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان . الطبعة الاولى 1966م .

17 . حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندا ومتنا . عبد الله بن ضيف الله الرحيلي . سنة الطبع 1414هـ

18 . تَدْريبُ الرَّاوِي في شَرْح تَقْريب النَّواوي . عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي . دار الكتب العلمية . 2009م .

19 . سنن الترمذي . محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى . موقع وزارة الأوقاف المصرية طبعة بدون تاريخ . كتاب أبواب الطهارة

20. صحيح مسلم . بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري موقع وزارة الأوقاف المصرية . دار إحياء التراث . 2009م

21. فتح الباري شرح صحيح البخاري . أبو الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني . تحقيق عبد العزيز بن عبد الله الخطيب . دار الفكر . الطبعة الأولى 2015م .

22 . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني . تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي . الطبعة الأولى مطبعة سفير بالرياض عام (1422هـ)

23 . نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه . رسالة ماجستير . شفيق وينغرا . جامعة دار الهدى الإسلامية الهند . سنة 2018م

24 . مجموع الفتاوى . تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، أبو العباس تحقيق أنور الباز وآخر . دار الوفاء . الطبعة : الثالثة 2005 م .

25 . معايير نقد المتن عند المحدثين . إبراهيم بن محمد صديق . مركز سلف للبحوث والدراسات .

26 . منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي . صلاح الدين بن أحمد الإدلبي . مؤسسة اقرأ الخيرية . الطبعة الأولى 2013م .

27 . موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة . موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية جمع وإعداد . علي بن نايف الشحود بدون تاريخ .

الهوامش:

[1] مستشرق إنجليزي معاصر اهتم بدراسة الفقه الإسلامي وتدريسه ، له كتاب في تاريخ الفقه الإسلامي ، وكتاب في الميراث ـ انظر بحث منشور على الإنترنت بعنوان ، شبهات المستشرق نوول جيمس كولسون ، حول أحاديث في الموطأ فؤاد بن أحمد أبو النعمة .

[2] موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة ـ موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية ـ 84/24 .

[3] المرجع نفسه ـ 24 /84.

[4] العقيدة والشريعة في الإسلام ـ إغناس جولد تسيهر دار الكتاب المصري ـ 2016م ـ ص 73 ، وموسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة ـ موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية ـ 84/24 ، نقد متن الحديث تاريخه. ومقاييسه ومنهج العلماء فيه ـ ص 51.

[5] أضواء على السنة المحمدية ـ محمود أبو ريه ـ دار المعارف ـ الطبعة السادسة 2006 م . ص 258

[6] تَدْرِيبُ الرَّاوِي في شَرْح تَقْرِيب النَّواوي ـ عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ـ دار الكتب العلمية ـ 2009م . ـ ص 195.

[7] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ـ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني . تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ـ الطبعة الأولى مطبعة سفير بالرياض عام (1422هـ) ص 130

[8] ـ الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية ـ محمد محمد أبو زهو الطبعة الثانية 1984م . ص 476 ، والمستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ـ أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني الإدريسي المغربي دار الكتب العلمية بيروت ـ الطبعة الخامسة ـ 1993 م ـ 26/8.

[9] ـ الرسالة ـ أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي المطلبي، الشافعي المكي (المتوفى : 204هـ) تحقيق: أحمد شاكر مكتبه الحلبي، مصر ـالطبعة الأولى 1358ه . ـ ص 222 ، 223.

[10] منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي ـ صلاح الدين بن أحمد الإدلبي ـ مؤسسة اقرأ الخيرية ـ الطبعة الأولى 2013م ـ ص 260.

[11] مجموع الفتاوى ـ تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، أبو العباس تحقيق أنور الباز وآخر ـ دار الوفاء ـ الطبعة : الثالثة 2005 م .290/3 .

[12] الآية 22 النساء

[13] نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه ـ رسالة ماجستير ـ شفيق وينغرا ـ جامعة دار الهدى الإسلامية الهند ـ سنة 2018م ـ ص 110.

[14] ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ـ أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي ـ تحقيق محمد عجاج الخطيب ـالطبعة الثالثة ـ 1996م . 5 / 194.

[15] المرجع نفسه ـ 4 / 388.

[16] ـ شرح مشكل الآثار ـ الإمام أبو جعفر الطحاوي دار النشر : (مؤسسة الرسالة)عدد الأجزاء : 15 تحقيق : شعيب الأرنؤوط ـ 5 / 117.

[17] ـ سنن الترمذي ـ محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى ـ موقع وزارة الأوقاف المصرية طبعة بدون تاريخ ـ كتاب أبواب الطهارة ـ باب إذا التقى الختانان وجب الغسل ـ 189/1 ح رقم 108 .

[18] ـ شرح مشكل الآثار ـ ـ 5 / 117.

[19] معايير نقد المتن عند المحدثين ـ إبراهيم بن محمد صديق ـ مركز سلف للبحوث والدراسات ـ ص 13.

[20] ـ الرسالة ـ ص 472.

[21] الإحكام في أصول الأحكام ـ أبو محمد علي بن علي بن أحمد بن حزم ـ دار الأفاق الجديدة ـ الطبعة الثانية 1983م - 1078/8 .

[22] صحيح مسلم ـ بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري موقع وزارة الأوقاف المصرية ـ دار إحياء التراث . 2009م ـ كتاب القدر ـ باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، 200/17 - ح رقم 6939 .

[23] المنتخب من العلل الخلال ـ موفّق الدين عبد الله بن أحمد بن محمّد الشهير بـابن قدامة المقدسي ـ دار الراية للنشر والتوزيع ـ الطبعة الأولى 1998م ـ ص 3.

[24] ـ المرجع نفسه ـ ص 3.

[25] ـ نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه ـ ص 116.

[26] ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف ـ شمس الدين أبي عبد الله الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ـ الطبعة الأولى 1970م . ص 23.

[27] الموضوعات ـ أبو الفرج عبدالرحمن بن على بن الجوزي القرشى ـ تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان ـ الطبعة الاولى 1966م - 106/1.

[28] السنن الكبرى ـ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ـ تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وآخر ـ دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1991 م - ح رقم 4927 ، 178/3.

[29] ـ الموضوعات لابن الجوزي - 111/3.

[30] الحديث والمحدثون ـ ص 483.

[31] الموضوعات لابن الجوزي - 105/1.

[32] المنار المنيف في الصحيح والضعيف ـ ص 20.

[33] أخرجه ابن ماجه ـ باب الصناعات - 518/3 - ح رقم 2152 ـ قال عنه الألباني حديث موضوع

[34] منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي ـ صلاح الدين بن أحمد الإدلبي ـ مؤسسة اقرأ الخيرية ـ الطبعة الأولـ ص 228 ، 229.

[35] الحديث والمحدثون ـ ص 483.

[36] انظر المرجع نفسه ـ ص 465 .

[37] المستدرك على الصحيحين ـ ح رقم 4195 ، 8/10 ، وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .وقال الذهبي أظنه موضوع فبعضه باطل .

[38] ميزان الاعتدال في نقد الرجال ـ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان ـ الطبعة الأولى 1963م . ـ 581/2 .

[39] ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ـ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ الطبعة الأولى 1985م ص 9 .

[40] الكفاية في علم الرواية - 31/1.

[41] الحديث والمحدثون ـ 281 ، 282.

[42] الموضوعات لابن الجوزي - 106/1.

[43] المرجع السابق - 99/1.

[44] ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - 214/1.

[45] ـ نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه ـ ص 125.

[46] انظر في هذا المعنى الحديث والمحدثون ـ ص 205 ، 206.

[47] المنار المنيف - 80/2.

[48] ـ منهج النقد في علوم الحديث ـ ص 312.
[49] ـ نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه ص 127.
[50] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ـ محمد بن علي بن محمد الشوكاني ـ دار الكتب بيروت ـ الطبعة الأولى 1999م . 152/1 ، 153.
[51] ضوابط الجرح والتعديل مع ترجمة إسرائيل بن يونس (دراسة تحليلية) ـ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف ـ مكتبة العبيكان ـ الطبعة الثانية ـ 1425ه 15/1.
[52] جرح الرواة وتعديلهم الأسس والضوابط ـ[رسالة دكتوراه] ـ إعداد : محمود عيدان أحمد الدليمي ـ إشراف : الدكتور زياد محمود رشيد العاني ـ جامعة بغداد ـ كلية العلوم الإسلامية ـ طبعة سنة 2007م 5 /41.
[53] أخرجه ابن ماجه في سننه ـ كتاب الطهارة ـ باب قال يحيي ، 3 /24 ـ ح رقم43 ، والحديث حسنه الترمذي وصححه ابن القطان والحافظ ابن حجر ، والحديث له طرق كثيرة ، انظر المرجع نفسه لأبن بلبان.
[54] السنن الكبرى للبيهقي ـ باب الغسل من غسل الميت ، 306/1- ح رقم 1515 ، 1517 ، وقال حيث ضعيف .
[55] ـ الاعتِصَام ـ إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي ـ تحقيق ودراسة ـ محمد بن عبد الرحمن الشقير وآخران ـ دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ـ الطبعة: الأولى 2008 م 147/1.
[56] إعلام الموقعين عن رب العالمين 462/2.محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية دراسة وتحقيق:طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة ه
[57] نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه ـ ص 128 ، 129.
[58] نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومنهج العلماء فيه ـ ص 129.
[59] ضوابط الجرح والتعديل مع ترجمة إسرائيل بن يونس (دراسة تحليلية) ص22
[60] انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ـ ص 216.
[61] منهج النقد في علوم الحديث ـ ص 380 .
[62] ـ حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندا ومتنا ـ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ـ سنة الطبع 1414ه ص 5.
[63] ينظر، الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية ـ عبد العظيم إبراهيم محمد المطعي ـ مكتبة وهبة ـ الطبعة الأولى ـ 1999م ص 110.